التماسك التركيبي دراسة مقاربة بين التراث والمعاصرة

الاستاذ الدكتور سامي الماضي
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

Structural Cohesion: A Study on Rapprochement between Heritage and Modernity

Prof. Dr. Sami Al-Madi
College of Arts\ University of Al-Mustansiriyah
Samialmady289@gmail.com

Abstract

Syntactic construction can only be achieved through an organized arrangement the parts of which are related to each other. These ties between the parts of the syntactic construction give the sentence phonetic and semantic cohesion. Functional meanings determine the position of basic elements within structures, and thus determining the significance of syntactic functions like Al-Mubtada' (topic) and Al-Khabar (comment), the state of the subject, the state of the object, the protasis and the apodosis, position change, disconnection and connection, mentioning and deletion, and other sentence complements. Al-Mubarad statement (285 A.H.) that "anything making a full meaning is good, and anything ruining the meaning is rejected." Contains a clear indication of the syntactic meanings determined by these structural relations. A verb for example may add to the structure meanings that are related to the significance of deleting it more than stating it or vice versa based on a contextual indication. These relations show in the sentence relations by connecting them with prepositions or articles that add additional meanings, while observing cohesion between the sentence system. A topic must have a comment, a verb must have a subject, and so on. It can be said that disconnection and connection system is clear evidence of such cohesion. The syntactic system has obvious relations lying in the utterance, including conjunctions and pronouns, and relations shown by meanings like Isnad, because the structure system is based on two main elements: Al-Musnad and Al-Musnad Ilayh. This is the very definition of cohesion, which is indispensable for old grammarians. For modern ones, however, a structure can be without Al-Musnad because it is clear and easy to determine, as suggested by Dr. Mahdi Al-Makzoomi. Some deny that the syntactic system or cohesion have an impact on meaning. Based on that premise, and to show the importance of structural cohesion in the linguistic system, this paper has something to say about rapprochement between legacy and modernity.

Key words: Syntactic cohesion, structural cohesion, syntactic attribution, rapprochement study.

الملخص

إنّ البناء النحوي لا يتحقق إلا بإقامته على شكل نسق منظم ترتبط أنساقه مع بعضها، وهذا التربط بين أجزاء البناء النحوي (الجملة) هو الذي يمنحها تماسكا لفظيا ومعنويا، فالمعاني الوظيفية تحددها موقع العناصر الاساسية في التراكيب، فتتحدد بها دلالة الابواب النحوية نحو الابتداء والخبر، والفاعلية، والمفعولية، والشرط وجوابه، فضلا عن التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والذكر والحذف... وغيرها من مكملات الجملة، ولعل قول المبرد (ت 285هـ) ((كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد وما فسد به فمردود...)) فيه اشارة واضحة الى معاني النحو التي تحددها تلك العلاقات التركيبية، فالفعل مثلا يضيف للتركيب معاني تتعلق بدلالة حذفه أبلغ من الذكر أو العكس بناء على دلالة سياقية ترتبط بسياق المقام، وهذه العلاقات تظهر من علاقات الجملة بربطها بحروف أو ادوات تضفي على المعاني النحوية الاصلية معاني أكثر، مع مراعاة التماسك بين نظام الجملة بشكل خاص، فالمبتدأ لا بد له من خبر، والفعل لا بد له من فاعل وهكذا التراكيب الاخر، ويمكن القول إنّ اسلوب الفصل والوصل دليلا واضحا على ذلك التماسك، إذ يتمثل باشراك اللفظ

ويكون الاشتراك في الحكم دون المعنى، وأخرى يكون الاشراك في الحكم والمعنى، فإنّ النظام النحوي فيه علاقات ظاهرة تكمن باللفظ ومنها الادوات العاطفة أو الضمير العائد وعلاقات تبرزها المعاني ومنها الاسناد.

لانّ نظام التركيب يقوم في جلّه على ركنين اساسيين لا غنى عنهما هما المسند والمسند إليه، وهذا هو التماسك بعينه فهو عند القدامى لا غنى عنه، وعند المحدثين يمكن أن يخلو التركيب من المسند لوضوحه وسهولة تقديره كما ذهب الى ذلك الدكتور مهدي المخزومي، ومنهم من رفض أن يكون للنظام النحوي أو التماسك أثر في المعنى ومن هذا المنطلق وبيان أهمية التماسك التركيبي في النظام اللغوي كان لهذا البحث أن يدلو بدلوه في أهمية المقاربة بين التراث والمعاصرة، فكان في مبحثين ومقدمة بيّنت في المبحث الاول : النظام النحوي عن طريق الاسناد الرابط بين أجزاء التركيب الذي يعد مظهرا من مظاهر التماسك بين تلك الاجزاء، وفي المبحث الثاني بيّنت التماسك عن طريق الادوات الرابطة فضلا عن الضمير العائد.

وخلاصة القول فإنّ التماسك التركيبي ظاهرة لغوية نحوية وجدت في اللسان العربي منذ القدم و لا مناص عنها في الدرس النحوي عند القدامى فضلا عن المحدثين...

الكلمات المفتاحية: التماسك النحوي، التماسك التركيبي، دراسة مقاربة، الاسناد النحوي، الادوات الرابطة.

مقدمة تمهيدية

في البدء لابد من الولوج في تراثنا اللغوي للوقوف عند الدلالة اللغوية لمفهوم التماسك التركيبي أو النحوي ومعانيها التي أصبحت مدخلا مميزا للبحث البيني، فالتماسك في اللغة قد ورد بدلالات متعددة، أغلبها تدل في عمومها على الشدة والقوة والصلابة، يقول ابن فارس (395هـ) ((الميم والسين والكاف أصل واحد يدلّ على حبس الشيء أو تحبسه.... ورجل مسكة إذا كان لا يعلق بشيء فيتخلص منه، والمسك : السوار من الذّبل، لاستمساكه باليد... والمسكة من البئر: المكان الصلب الذي لا يحتاج الى طيء، وهو القياس؛ لانّه متماسك...))[1] وبهذا المعنى ورد عن الزمخشري(ت538هـ)[2]، ونجده أكثر تفصيلا عند ابن منظور إذ يقول في حديث ابن أبي هالة وهو يصف النبي صلى الله عليه واله وسلم ((بادن متماسك، أراد أنّه مع بدانته متماسك اللحم ليس بمسترخيه، ولا منفضجه أي معتدل الخلق كأنّ اعضاءه يمسك بعضها بعضا...)[3] ويمكن لنا أن نلمس من هذه المعاني اللغوية تصورا حسيا وآخر معنويا يتمثلان: بالشدة، والصلابة، والاعتدال، والقوة، والترابط، والتعليق، وعدم الضعف واللين، وإنّما ذات تصور يدرك بالسياق فضلا عن المشاهدة.

وأما في الاصطلاح فهو مفهوم مركب من لفظتين ليعطي لنا دلالة استعمالية من نوع آخر، وهي دلالة نحوية أو معنى نحوي هو نتاج مجموعة من العلاقات المترابطة ضمن نظام لغوي واحد. [4] والتماسك التركيبي يشتمل على خاصيتين من معايير علم لغة النص السبعة وهما السبك أو الحبك والاتساق. وبطبيعة الحال يكونان مفهوما ترابطيا للجملة بشكل خاص وللنص بشكل عام ليتصلا بالمعنى النحوي المراد من التراكيب الجملية الذي يهتم بكيفية ربط المفاهيم النحوية بعضها ببعض نحو: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف... وغيرها من أجل ايجاد معان كلية للنص المنجز[5]، فالتماسك هو جزء من علاقة شكلية لفظية معنوية يكون محورا لتفسير معاني النص وفهمها.

وكذلك يمثل التماسك خاصية نحوية للخطاب تعتمد على علاقة كل جملة بالأخرى وغالبا ما يسنده في ذلك مجموعة من الادوات التي تظهر في المدون المنجز سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة نحو: حروف العطف والوصل، واسماء الاشارة والاسماء

([1]) معجم مقاييس اللغة 321/4.
([2]) ينظر أساس البلاغة مادة/ مسك.
([3]) لسان العرب مادة /مسك
([4]) ينظر الدلالة النحوية في كتاب المقتضب 19.
([5]) ينظر نحو النص 103.

الموصولة وغيرها[1] فضلا عن السياق الذي له أثر في التماسك النحوي إذ كثيرا ما يحدد الدلالات المنبثقة عن ذلك التماسك التركيبي، ويمكن أن تتمثل آليات التماسك النحوي في الاساليب أيضا ومنها على سبيل التمثيل أسلوب النداء، واسلوب التقديم والتأخير وأسلوب التحذير، واسلوب عود الضمير فضلا عن الحذف والتكرار والتضام، وهذا مما استعمله العرب الاوائل في حبك الكلام أو الجملة وتماسكه، فكان من تجليات استعمالهم أن نرى مفاهيم في مدوناتهم لها علاقة مباشرة في علم النص الحديث منها التلاحم، والالتئام، والنظم، وتناسب الاجزاء، وهذا ما يظهر مدى الاهتمام بمفهوم التماسك النحوي أو(التركيبي) عند القدامى لما له من أهمية بالغة في فهم النص ويمكن أن نعده نظرية متكاملة من حيث الاستعمال والتأسيس.

المبحث الاول:

تتكون الجملة بشكل عام من ركنين أساسين يتعلق احدهما بالآخر مكوناً ما نسميه بالعلاقة الاسنادية، والاسناد في اللغة هو الاعتماد، بمعنى أن يعتمد الطرف الاول على الطرف الثاني مكوناً علاقة إسنادية[2]، وفي الاصطلاح هو ايجاد رابطة تركيبية بين كلمتين، أو أكثر للكشف عن المعنى الظاهر في الجمل، أو المعنى الايحائي (معنى المعنى) في بعضها، وهذان الركنان الأساسيان هما المسند والمسند اليه[3] ويتمثلان في الجملة الاسمية أو الفعلية سواء أكانت الاسمية منسوقة أم غير منسوقة، والفعلية أكانت متعدية أم لازمة، لذلك ما يضفي على العلاقة الاسنادية في الكلام تماسكاً لفظياً ومعنوياً، وهذا نسميه دلالة التشريك الذي يحدث في العلاقات المترابطة بين أجزاء الجملة نفسها، وعدم التشريك الذي قد يحدث بين الجملتين أو أكثر، ومن بين هذه العلاقات قرينة التضام التي لها أثر في الكشف عن نظام العلاقات الشكلية بين أجزاء التراكيب النحوية وعن طبيعة ائتلاف الأجزاء في الجملة الواحدة فيما بينها لحصول الفهم[4]. والتضام في اللغة بمعنى أنضم القوم بعضهم الى بعض[5]، وأما في النظام النحوي هو ((أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحو بين عنصر آخر فيسمى التضام هنا التلازم...))[6]، وبمعنى آخر أن (تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق))[7]، ويكون التضام بأشكال متعددة منها ما يكون بين المسند والمسند اليه عندما تكون الجملة اسمية، قال سيبويه(ت180هـ): ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً))[8] وسواء أكانت الجملة الاسمية كبرى أم صغرى فلأسناد بينها قائم[9]. وكذلك الجملة الفعلية قال المبرد(ت 285هـ)((إن الفعل لابد له من فاعل))[10] وبذلك أيضا قال عبد القاهر الجرجاني(476هـ) :((واعلم أنك إذا رجعت الى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بشيء من تلك))[11]. فالتشريك هاهنا لم يكن بأدوات وإنما مترابطاً ومتماسكاً من خلال العلاقات الاسنادية التلازمية[12]، وهذا ما جعل ابن فلاح النحوي (ت680هـ) القول في افتقار الفعل الى الفاعل وأنه كالجزء منه[13]، ولا يكتمل الشيء إلا باكتمال أجزائه، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش (215هـ) الى أبعد من ذلك من خلال تفسيره لنظرية العامل إذ جعل لها ثلاثة عوامل: لفظيه، ومعنوية، وعامل الصفة معتمداً في ذلك على نوع العلاقة بين الرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب، والجار والمجرور[14] فهذه العلاقة التلازمية جعلت عامل الصفة هو العامل المتلازم

---

(1) ينظر التماسك النحوي أشكاله وآلياته ص 128– 131، و في اللسانيات الحديثة ونحو النص 219.
(2) ينظر: لسان العرب /سند.
(3) ينظر: التعريفات17.
(4) ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه 173.
(5) ينظر: لسان العرب/ضم.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها 217.
(7) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة 196.
(8) الكتاب 23/1.
(9) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها 168.
(10) المقتضب 78/4.
(11) دلائل الاعجاز47.
(12) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب138.
(13) ينظر: المغني في النحو 140/2
(14) ينظر: اسرار العربية 79.

مع معموله وعليه تباينت أحوال الاسم الواقع ضمن نوع العلاقة الاسنادية. وإن ما يحدث في الجملة الظرفية من علاقات اسنادية ليس بعيداً عما حدث في الجملة الاسمية والجملة الفعلية فـ(محور الجملة الظرفية وجود أنواع بعينها من الظرف والجار والمجرور تقع ركناً إسناديا فيها وتشكل مع المسند اليه جملة يتوافر فيها عنصرا الاسناد والافادة))[1] ولعل ما يجدر الاشارة إليه أن من النحويين من جعلها ضمن الجملة الأسمية وعليه فهي عندهم جملة أسمية، وهذا مذهب الرضي الاسترابادي (ت686هـ) في جواز إعراب الظرف والجار والمجرور في كل الحالات خبراً تقدم أو تأخر اعتمد أو لم يعتمد[2].

والمثال الآتي يوضح العلاقة الاسنادية:

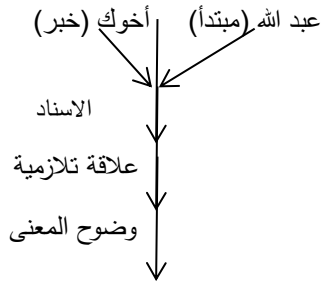

ومن أمثلة التماسك النحوي أيضاً بين الصفة والموصوف وهذا ما ثبت عند سيبويه : ((وإنما منعهم أنْ ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له تمام الاسم إلا ترى أن قولك: مررت بزيد وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنصب فقلت : مررت بزيد وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول الأحمر لم يكن تم الاسم فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزيد إذا كان يعرف وحده فصار الأحمر كأنه من صلته))[3]، ومعنى هذا أنّ الصفة لازمت الموصوف، لكونها دليلاً عليه وورد حذفها بالكلام إذا دل عليها دليل ذكر ذلك المبرد وغيره من النحويين[4]. وقد أكد ابو البركات الانباري(ت577هـ) لكون الغرض من الوصف التخصيص إذا كان معرفة والتفضيل إذا كان نكره: فإذا، فإذا قال: ((جاءني زيد لم يعلم إيهم يريد فإذا قال: زيد العاقل... فقد خصه من غيره... ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجل لم يعلم أيّ رجل هو؟ فإذا قلت رجل عاقل فقد فضلته عمن ليس له هذا الوصف...))[5]. فهذا التشريك بين الصفة والموصوف متلازم من خلال العلاقة الاسنادية القائمة بينهما فإذا فصل بينهما ضعف المقصود من التركيب إذا ما جعلناه تركيباً إسناديا واحداً لذلك كان التشريك (الوصل) أولى من عدمه(الفصل) لم له من قوة في إظهار المعنى فضلاً عن العلاقة، ويمكن القول إنّ هذه العلاقة من نتائجها أن تتبع الصفة الموصوف في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والافراد والتثنيه والجمع، والرفع، والنصب، والجر، وهي بذلك قد حددت معاني وظيفية متمثلة بموقع الصفة من الموصوف ومعاني نحوية من خلال الرفع والنصب والجر.

ولعل أبرز ما يشار إليه في العلاقة الاسنادية هي قضية التمام وأعني به تمام أجزاء التركيب الجملي، وهذا ما نلمحه عند سيبويه وهو يشير الى التماسك بين الصلة والموصول عند توجيهه لجملة (أ أخواك اللذان رأيك؟) قال: ((لأنّ رأيت الصلة للذين وبه يتم أسما فكأنك قلت: أ أخواك صاحبانا))[6] وعلى الرغم من أن جملة صلة الموصول لا محل لها من الاعراب– من حيث الوظيفة النحوية – إلا أنها تأخذ تماسكاً شكلياً يؤثر في وجود الاسم الموصول أو عدمه وتمام معناه أو نقصانه، ولذلك كان التشريك بينهما تشريكا

(1) التراكيب الاسنادية66.
(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 94/1 وينظر: التراكيب الاسنادية 67.
(3) الكتاب 160/2.
(4) المقتضب 110/4، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 216.
(5) أسرار العربية 260.
(6) الكتاب 128/1، وينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه 174.

متلازماً وضرورياً الى حد أنْ لم يوجد لفظاً يقدر محلاً. وهذا قد تنبه إليه المبرد قائلاً: ((ولو قلت: طعاماً طيباً عند قولك: رأيت المطعمة أو بعد عبد الله جاز، جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجر أن تفصل بين الصلة والموصول))[1].

فلا يصح الفصل بينهما، لأنهما كالاسم الواحد والاسم الواحد لا يجزئ إلا في الضرورة، لذلك الوصل أولى وهو (التشريك) فضلاً عن ذلك فالموصل يفتقر إلى صلات توضحه وتبينه؛ لأنّه لا يفهم معناها بأنفسها[2] فقولك: (الذي ابوه) جملة ناقصة المعنى لا يتم إلا بذكر تتمة الصلة (الذي أبوه منطلق) وبذلك يفهم المعنى؛ لأنّه قد تم الكلام بأجزائه كلّها.

ومن أمثلة التماسك النحوي (التشريك) بين الجار والمجرور ولعل من الواضح أن يشار إلى أنّ التماسك غالباً ما يكون بين العامل والمعمول، ويمكن أن يعبر عنه بالتلازم وهذا ما أشار إليه سيبويه بالقول: ((لأنّه قبيح أنْ تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور دخل في الجار فصار كأنهما كلمة واحدة))[3]، ولم يخرج أحد من النحاة عن هذا المعنى[4] وقد يحذف حرف الجر على التوسع أو ما يسمى بنزع الخافض[5].

ومما يقع في مجال التماسك التلازم بين المضاف والمضاف اليه يقول سيبويه ((إنْ المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ومقتضاه))[6] وهذا التلازم له علاقة في المعنى لأنه يرتبط بهما كما يرتبط الجزء بالكل[7].

وخلاصة القول إنّ التلازم مسألة قائمة بحد ذاتها بين أجزاء الجملة من حيث التركيب(المعنى النحوي) و(المعنى الوظيفي) فكل جزء لابد له من جزء يكمله، وهناك ظاهرة أضفت على التماسك (التشريك) مزية أخرى وهي(الاتساع في العربية) فهذه الأخيرة أدخلت محسنات بلاغية نحوية أثرت في التماسك منها الحذف والتقديروالتأويل ولكن لا يحصل ذلك إلا بوجود دليل عليه((وإن حذفت أحد المتضامين بد من بقاء دليل عليه))[8] ومنه قولهُ تعالى: ﴿ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى ﴾ [9] فقد حذف المضاف, وابقى المضاف اليه لوجود دليل عليه[10]. وقد أتفق أغلب النحويين على أنّ الفصل بين المتلازمين من دون وجود دليل غير جائز في العربية[11].

إنّ ما أسلفنا القول عنه كان محوره التركيب(الجملة) بشكل عام، وأما ما يتعلق بالمفرده فهذا نلحظه بشكل اكثر وضوحاً في الفعل، ومن خلال هذا التلازم يكمن تحول في الزمن، فالسين، وسوف عندما يتضامان مع الفعل المضارع يخرجانه من دلالة الحال الى دلالة المستقبل، فقولك: سأضرب وسوف أفعل هو غير قولك: أضرب وأفعل مع كون الفعلين في الزمن المضارع لكن تضام السين وسوف جعلها إلى دلالة أكثر تحديداً في المستقبل[12]. كذلك صيغة فعل التعجب فإنّ ملازمتها للمعنى شرط من دلالة أسلوب التعجب فلا يصح أن تضع أيّ فعل في هذه الصيغة إلا ما لازم معنى الصيغة التي من أجلها جعلت الفعل دالاً عليها فإن فقدت المعنى فقدت تلازمها في الاسلوب وبذلك تخرج عن تأديتها للمعنى النحوي لفعل التعجب[13].

---

(1) المقتضب198/3.
(2) ينظر: أسرار العربية 326.
(3) الكتاب164/2.
(4) ينظر: المقتضب 326/2، والأصول 246/2، والخصائص 285/3، وارتشاف الضرب 426/2، وأوضح المسالك 117/2، وهمع الهوامع118/1.
(5) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب45.
(6) الكتاب 226/2.
(7) ينظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب 42
(8) م.ن 138.
(9) يوسف 82/12.
(10) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب 138.
(11) ينظر: الكتاب 215/1، والمقتضب 81/2، والجملة العربية وأقسامها 76، ,ثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه 175.
(12) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب 139.
(13) ينظر: المقتضب81/4، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة 191.

وخلاصة القول: إنّ التلازم يتحقق بالمعنى الوجودي للتركيب بمعنى آخر أن يتحقق طرفا الجملة بحضور لفظي لهما فإن ترك إحداهما احتيج الى دليل وهذا الدليل غالباً ما تبنى عليها أحكام نحوية لتؤدي وظائف نحوية أخرى[1].

المبحث الثاني

الربط في اللغة الشد[2] وفي الاصطلاح هو قرينة لفظية تدل على أتصال أحد المترابطين بالآخر، ويكون الربط بين الجملة الواحدة، أو بين جملتين كما في جملة فعل الشرط وجواب الشرط مع كونهما من أسلوب واحد وهو الشرط[3]، وإذا كانت اللغة تمثل مجموعة من العلاقات التي ينشئها المتكلم ليعبر بها عن فكرته[4] فهي ليست فوضى وإنّما لها نظام نحوي دقيق، وهذا النظام له علاقات مترابطة من خلالها يستفاد المعنى[5]، ومن ذلك يكون الربط بين هذه المكونات ليؤدي لنا وظيفة نحوية فضلاً عن الوظيفة المعنوية ويمكن أن نسميه التماسك، أو التشريك بين العمل والوظيفة، لأنّهما علاقتان أحدهما مكملة للآخر، والربط يكون من خلال التلازم بأدوات وهذه الأدوات قد قيدها النحاة في مؤلفاتهم لعل من أظهرها[6].

1- الفاء الواقعة في جواب الشرط.
2- اللام الواقعة في جواب القسم ولولا.
3- الألف واللام في محل الضمير.
4- إذا الواقعة في جواب الشرط.

إنّ هذه الأدوات قد يغلب الظن عليها إنّها تكون في تركيبين منفصلين ولكن الراجح إنّها في مكون واحد؛ لأنّ جملة جواب الشرط مثلاً لا تصح إلا إذا سبقت بـ (الفاء أو إذا) وكانت بعد جملة فعل الشرط فهي تتمم المعنى له، وأن سأل سائل ألم يكونان جملتين من فعل وفاعل وجواب الشرط كذلك؟ أقول: إنّهما في اللفظ جملتان، ولكنهما في المعنى النحوي يمثلان دلالة واحدة فقولك: أن تأتني فأنا لك شاكر هي تركيب لفظي من الآتي:-

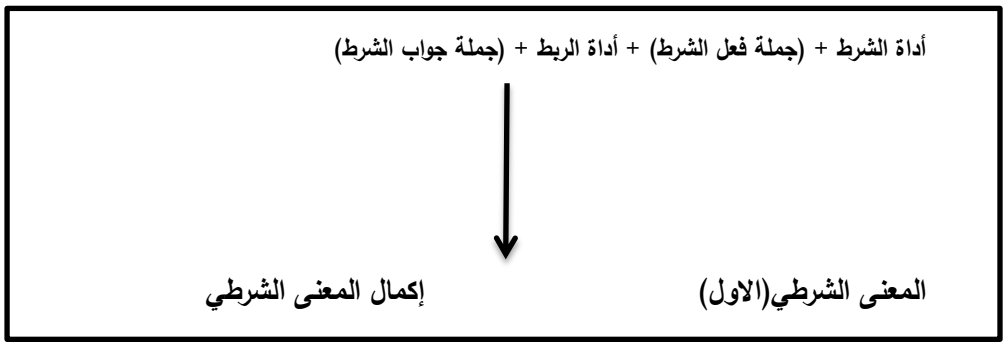

الجملة الاولى ناقصة المعنى من دون الجملة الثانية والأخيرة لا تكتمل إلا بوجود رابط (الفاء) فكل الالفاظ المجموعة في تركيب الشرط أدت معنى واحد وهو حصول الشكر بسبب الاتيان فإن حاولنا أنْ نحذف أحد ركني الجملة سقط المعنى إلا بوجود دليل على الحذف.

وهذا الأمر يمكن أن يصح على الادوات الرابطة السابقة الذكر، ولعل هذا الامر الملتزم بالمعنى دعا سيبويه أنْ يجعل الربط بالفاء في قسمين: إما في جواب الشرط وربطه بفعله، أو في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط[7]، لأن الجواب والخبر كلاهما يحققان

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها 217.
(2) ينظر: لسان العرب مادة(ربط).
(3) اللغة العربية معناها ومبناها 214
(4) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب 136.
(5) ينظر: اللغة العربية بين القومية والعالمية 11.
(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 215.
(7) ينظر: الكتاب129/2، 63/3.

الفائدة في الكلام سيما ركني الجملة. وبأخذ الربط بين أجزاء الكلام أشكالاً أبعد من الربط بالمعنى الواحد إذ يمكن القول إنّ الربط بين جملتين ربطاً نحوياً لا وظيفياً كما يحدث في أدوات العطف(الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم، أما، بل، لكن، لا) فهذه الأدوات تفيد ربط جملة بجملة أخرى كوظيفة نحوية لا معاني نحوية، لتجانسها في الالفاظ دون المعاني وهذا ما فصل فيه القول السيرافي: ((أعلم أن العرب إذا ذكرت جملة الكلام اختارت مطابقة الالفاظ مالم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار أن يصدر الفعل في الجملة الثانية، مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل فإذا قلت: رأيت عبد الله وزيداً مررت به قدرت فعلاً ينصب(زيداً) كأنّك قلت:(رأيت عبدالله ولقيت زيدا مررت به) قدرت فعلا بنصب (زيدا)؛ لتكون الجملة الثانية مطابقة للجملة الأولى في تصدير الفعل وتقديمه، وسواء أذكرت في الفعل الاول منصوباً أم لم يذكر، كقولك: قام عبد الله وزيدا كلمته على تقدير (وكلمت زيداً كلمته)؛ لأنّ الغرض أن تجمع بين الجملتين في تقديم الفعل لا في لفظ النصب أو غيره)) [1]

فالتشريك وظيفي لا معنوي فيصح قولك: عدم التشريك المعنوي وهذه الظاهرة كانت بشكل أوفر حظاً عند المفسرين فقوله تعالى: ﴿ ٱٓ نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ﴾ [2]

فجملة (نخ نم نى) الأولى هي طائفة غير الثانية (يخ يم يى) فالعطف (الربط) بالواو كان للتشريك بين الجملتين وظيفياً من حيث الحكم النحوي لا من حيث المعاني النحوية لأن الأولى عامة والثانية خاصة، فالوظيفة هي عطف جملة على جملة والمعاني كانت مغايرة[3].

ويمكن أن يكون الربط بالضمير العائد، وهذا ما ذكره الرضى الاستربادي ((وإنّما احتاجت الى الضمير؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض)) [4] فالجملة عند الرضي كلام مستقل بذاته وإذا عملت على جعلها أجزاء فينبغي ربطها ببعضها وغالباً ما يكون الضمير هو الرابط في مثل هذه الحالات لذا يكون الربط بالضمير العائد على متقدم رتبه ركيزة أساسية فيها[5].

نتائج البحث

- يذهب البحث الى أنّ النحويين الاوائل لهم الريادة في بيان آليات التماسك النحوي واستعمالاته.
- وردت في مدوناتهم اشارات واضحة لمعايير التماسك التركيبي الذي استفاد منه علماء النص، منها الاتساق، والنظم، والتلاحم، والترابط.
- لا يمكن بخس حق التراث العربي في فضل السبق على علماء الغرب في علم لغة النص فالمفاهيم موجودة في الاستعمال اللغوي منذ أول مدون وصل لنا، ولكن قد يكون الاختلاف في التعبير عن دلالات المصطلح.
- أوصي الباحثين في التنأي عند اصدار الحكم على التراث العربي بتقصيره أو اهماله أو ضعفه في موضوع ما؛ لانّ القراءة الدقيقة تعطي للباحث ناجعه ناجعة.

---

[1] شرح السيرافي 478/1-479.
[2] البقرة3/2-4.
[3] ينظر: المنظور البلاغي في تفسير التحرير والتنوير 88.
[4] شرح الرضي على الكافية 238/1، وينظر الكتاب 128/1، والمقتضب 295/2.
[5] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها215.

المصادر والمراجع

1. أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم الزاملي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي(محمد بن يوسف ت745هـ)، تحقيق وتعليق : مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط1، مصر 1986م.
3. أسرار العربية (كتاب...)، ابو البركات الأنباري(عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ)، تحقيق فخر صالح قدارة)، مطبعة دار الجيل، ط1، 1995م.
4. الأصول في النحو، ابو بكر السراج(محمد بن سهيل ت 316هـ) تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مطبعة النجف الأشرف، ط1، 1973م.
5. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، القاهرة، 1977م.
6. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، أبن هشام الأنصاري(ابو محمد عبد الله جمال الدي 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الندوة الجديدة، ط6، بيروت، 1980م.
7. الايضاح العضدي، ابو علي الفارسي(الحسن بن أحمد ت 377هـ)، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط1، مصر، 1969م.
8. التراكيب الاسنادية(الجمل: الظرفية: الوصفية، الشرطية)، د.علي أبوالمكارم، مطبعة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007م.
9. التعريفات، الجرجاني(ابو الحسن علي بن حمد ت816هـ)، الدار التونسية للنشر، 1971م.
10. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د, فاضل السامرائي، دار الفكر، ط1، 2002م
11. الخصائص، ابن جني(عثمان بن جني ت392هـ)، تحقيق : محمد على النجار، دار الهدى، ط1، بيروت، د.ت.دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني(ت476هـ)، نشر السيد محمد رشيد رضا، ط1، 1321هـ.
12. الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد(ت285هـ)، أ د سامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، مصر 2007.
13. شرح الكافية، الرضي(محمد بن الحسن ت688هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
14. شرح كتاب سيبويه، السيرافي(الحسن بن عبد الله ت386هـ)، مخطوطة مصورة، الدكتور محمد البكاء، 528هـ، تيمور، دار الكتب، مصر.
15. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
16. في اللسانيات ونحو النص / إبراهيم خليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2007.
17. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة، 1977م.
18. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري(جار الله حمود بن عمر ت537هـ) تحقيق: محمد موسى، ط2، القاهرة، 1977م.
19. لسان العرب، ابن منظور(محمد بن مكرم ت911هـ)، دار صادر، بيروت، 1968م.
20. اللغة بين القومية والعالمية، د. ابراهيم أنيس، دار المعارف، مصر، 1970.
21. اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
22. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة جامعة الموصل، 1986م.

23. المغني في النحو، ابن فلاح اليمني(منصور بن فلاح ت680هـ)، تقدم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق السعدي، مطبعة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999م.
24. المقتضب، المبرد(محمد بن يزيد ت285هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
25. المنظور البلاغي في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور(ت1973هـ)، عبدالله محمد صالح، أطروحة دكتوراه، كلية الاداب، بغداد، 2000م.
26. نحو النص (إتجاه جديد في الدرس النحوي) أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001.
27. همع الهوامع في شرح مع الجوامع، السيوطي(جلال الدين السيوطي ت911هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، 1973م.